

الجمهورية التونسية

رئاسة الحكومة

الدخول

ص.ع.ج

محضر

المجلس الوزاري المضيق

أيوم الثلاثاء 15 ديسمبر 2015

الموضوع: وضعية البنك الفرنسي التونسي

أشرف السيد الحبيب الصيد، رئيس الحكومة، يوم الثلاثاء 15 ديسمبر 2015، بقصر الحكومة بالقصبة على مجلس وزاري مضيق خصص للنظر في وضعية البنك الفرنسي التونسي وحضر المجلس السيدات والسادة:

- |  |                       |
|--|-----------------------|
| وزير المالية   | - سليم شاكور          |
| وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي                | - ياسين ابراهيم       |
| وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية                     | - حاتم العشي          |
| الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالكتابة العامة للحكومة | - أحمد زروق           |
| كاتب الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية                   | - محمد الزين شلايفة   |
| كتيبة الدولة لدى وزير المالية                          | - بثينة بن يغلان      |
| محافظ البنك المركزي التونسي                            | - الشاذلي العيازي     |
| انصتشار لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون الاقتصادية     | - رضا بن مصباح        |
| رئيس خلية برمجة ومتابعة العمل الحكومي                  | - عصف بالقاضي الجموسي |
| رئيس نيوان وزير العدل نيابة عنه                        | - لطفي حسيشة          |
| رئيس نيوان وزير الشؤون الاجتماعية نيابة عنه            | - محمد بن شريعة       |
| رئيس ديوان وزير التجارة نيابة عنه                      | - إلياس بن عامر       |
| نائب محافظ البنك المركزي التونسي                       | - محمد الرقيق         |
| مديرة عامة بالبنك المركزي التونسي                      | - غادية قمرحة         |

وافتتح السيد الحبيب الصيد رئيس الحكومة، أشغال المجلس.

ثم أحال الكلمة إلى السيدة نادية قسحة، مديرة عمادة بالبنك المركزي التونسي، التي قدمت العرض التالي:

### 1- وضعية البنك الفرنسي التونسي :

يعيش البنك الفرنسي التونسي وضعية إفلاس غير معلنة بالنظر إلى تدهور موارثه المالية بالإضافة إلى الاضطرابات التي يشهدها في مستوى الحوكمة وتوتر المناخ الاجتماعي، وذلك إلى جانب النزاع القائم منذ أكثر من عقد بين الدولة التونسية وشركة ABCI لدى هيكل التحكيم الدولية حول مساهمة هذا المجمع في البنك، مما يستوجب النظر في حل مستحل وجذري لمستقبل البنك.

### 1- وضعية البنك الفرنسي للتونسي:

- لا يحترم البنك أي معيار تصريف حذر باعتبار المستوى السلبي للأموال الذاتية (-309 م. د) نتيجة لتراكم الخسائر التي تناهز 317 مليون دينار.
- لا تغطي القيسة الصافية لمحافظة فروض البنك سوى 17% من إجمالي خصومه بسبب تراكم الفروض المصنفة، والتي تمثل 89% من إجمالي التعهدات مع تآكل أصله التجاري (معدونية شبكة الفروع التي تقتصر على 7 فروع).

بمليون دينار		الخصوم	أوت		نومبر		الأصول
أوت	ديسمبر		2015	2014	2014	2014	
145,0	228,0	الاقراضات على السوق الائتمانية	57,4	70,4	70,4	إجمالي الفروض الصافية	
140,0	140,0	البنوك العمومية	344,8	357,2	357,2	+ إجمالي الفروض انخام العادية	
5,0	88,0	البنك المركزي	52,0	35,8	35,8	المعذرات العامة	
			3,9	3,9	3,9		
223,2	146,0	إجمالي الإبداعات	392,8	321,4	321,4	مصنفة	
33,5	23,2	بقي الخصوم	238,3	238,3	238,3	- المعذرات	
			45,2	44,6	44,6	تفوتك الموجة	
-308,5	-294,0	الأموال الذاتية	35,8	32,8	32,8	بقي الأصول	
5,0	5,0	رأس المال					
3,6	3,6	الاحتياطيات					
-317,1	-302,6	الخسائر المتراكمة					
93,2	103,2	إجمالي الخصوم و الأموال الذاتية	93,2	103,2	103,2	-إجمالي الأصول	

- سجل البنك، خلال سنة 2014، نجاحا بنكيا عاليا نظريا يقدر بـ 9 مليون دينار بسبب ضعف مردودية محفظة القروض (2,2%) وارتفاع كلفة الموارد (5,4%) خاصة الاقتراضات وودائع المؤسسات، وبعزز نشاطه خاتم يومية تقدر بـ 54 ألف دينار.

معلومات دينار	2014	2013	2012	2011	2010	
	-9	-4,6	-2,0	-1,9	0,2	التأجيل الصافي بـ مرد
	10,8	10,3	9,9	9,3	7,8	الكلفة التشغيلية بـ مرد
	9	8,7	8,4	7,8	6,4	منها أعباء الأعران بـ مرد
	9,5	8,8	15,2	12,4	164,0	كلفة المخاطر بـ مرد
	54,2	46,8	32,6	30,7	20,8	الخسارة التشغيلية اليومية بـ مرد
	-29,8	-24	-27,4	-23,9	-171,9	النتيجة الصافية بـ مرد

- لولا القروض الممنوحة للبنك من قبل كل من الشركة التونسية للبنك والبنك الوطني الفلاحي وبنك الإسكان بمبلغ 140 مليون دينار (بضمان الدولة) المسندة في إطار عمليات السوق النقدية لتوقف البنك عن السداد ولما تمكن حتى من خلاص أجور الموظفين والأعباء التشغيلية.

- يبلغ قائم ودائع البنك 223 مرد في موفى أوت 2015، أي ما يعادل أربع مرات حجم القروض المنتجة وتكتم هيكلتها بحضور مكاف لصغار المودعين في مستوى العدد ويتمركز حجمها حول كبار المودعين خاصة المؤسساتيين منهم كما يبينه الجدول التالي:

مجموعة الودائع (بألف دينار)	مبلغ الودائع		المودعين	
	بـ مرد	الحصة بـ%	العدد	الحصة بـ%
أقل من 20	12,2	5,4	8993	94
20 - 100	18,4	8,3	461	4,8
100 - 300	13,1	5,9	84	0,9
أكثر من 300	179,3	80,4	34	0,30
إجمالي الودائع	223	100	9572	100
منهم				
المؤسساتيين	149,7	67		
الشركات الخاصة	9,7	4,3		
الأشخاص الطبيعيين	39,7	17,8		

## 2- انعكاسات الوضعية:

• الجانب القانوني:

إن الرضعية التي أن إليها البنك الفرنسي التونسي تضعه تحت طائلة أحكام الفصل 19 من القانون عدد 69 لسنة 2001 والمتعلق بمؤسسات القرض، والتي تقتضي الشروع في سحب الترخيص حيث لم يعد البنك:

- يحترم أي معيار تصرف حذر وهو بالتالي محل بشروط الترخيص.
- يبرر أن أصوله تتمدى خصومه التي يجب الالتزام بها إزاء الغير بمبلغ يساوي رأس المال الأدنى.

ويقتضي سحب الترخيص وفق أحكام الفصل 6 [من نفس القانون الشروع التوا في تصفية البنك مع ما يستتبعه ذلك من تعيين مصف للقرض وضبط برنامج تصفية لمعالجة خصوم البنك إضافة إلى الإجراءات التي ينص عليها القانون العام.

#### • الجانب الاجتماعي:

سينجر عن تصفية البنك تسريح 214 موظفا خلال مدة التصفية مع ما يمكن أن يترتب عن ذلك من آثار اجتماعية.

#### • الكلفة المالية للتصفية:

تكن خطيرة وضععية البنك الفرنسي التونسي في كون ضعف قيمة أصوله لن يمكن في غيب آلية لضمان الودائع من تعويض المودعين، علما أنه يعمد، رغم عدم قدرته على الإيفاء بتعهداته، إلى مزيد استقلاب إيداعات المودعين، حيث تطور قائمها من 70 م.د في موفي شهر ديسمبر 2014 إلى 149,7 م.د في موفي شهر أوت 2015، مع تحمل كلفة باهظة تتراوح بين 8% و 8,5%.

#### • والاعتماد على الفرضيات التالية:

- تسديد الأصول بقيمتها المحاسبية مع توظيف حاصلها لتسديد جزء من الودائع.
- إحالة الموظفين الذين يتجاوز سنهم 50 سنة على التقاعد المبكر مع تعويضهم بـ 30 جارية.
- إعادة توظيف باقي الموظفين.

تقدر الكلفة المالية المتوقعة للتصفية بـ 312,6 م.د، تتوزع كالآتي:

الأطراف المتفوية	إجمالي الدين	التعويض من حاصل التصفية	الخسائر المحتملة من قبل	
			الدولة	الأطراف المعنية
الموظفون	10,7	10,7	-	-
البنكيون	147,1	-	140	7,1
المودعون	223,2	82,5	-	140,7

5,1			5,1	البنك المركزي
19,7			19,7	دائون آفرون
172,6	140	93,2	405,8	الإجمالي

#### ■ الاتكافات على الساحة المالية:

يترتب عن إعلان إفلاس البنك الفرنسي التونسي وتصفيته تداعيات على الساحة المالية التونسية تتمثل في :

- احتمال زعزعة ثقة العموم في القطاع المصرفي لاسيما أن الخسائر ستشمل قرابة 9000 فرد من شريحة صغار المودعين خاصة في الضرف الاقتصادي والمالي الراهن.
- امتداد أزمة البنك إلى بعض المؤسسات لاسيما العمومية التي تستأثر بنصيب هام من ودائع المؤسساتيين لدى البنك الفرنسي التونسي.
- إمكانية سعي بعض المدينين إلى التهرب من تسديد ديونهم.

#### ■ الاتكافات على النزاع:

يمكن أن تؤثر التصفية على مسار النزاع القضائي حيث يمكن استغلالها من قبل السيد عبد المجيد بودن للمغالاة في مطالب التعويض وإمكانية إيقاف العملية من قبل طرف النزاع "ABC".

#### 3- المقترحات:

تفادياً للتداعيات السلبية للتصفية طبقاً للمقتضيات القانونية الجزري بها العمل يتجه إقرار حل مستعجل وجزري لإيقاف تزييف الخسائر وتجذب ردة فعل السودعين إزاء النمط يتمثل في التصفية التدريجية غير المعلنة للبنك مع إعادة هيكلته خصومه وأصوله، وذلك على النحو التالي:

1. تعيين متصرف وقتي للبنك الفرنسي التونسي يكلف بتنفيذ خطة التصفية التدريجية مع إمكانية اللجوء إلى مكتب خبرة مختص للفرص.
2. توقف البنك عن تعبئة الإيداعات وإسناد القروض واقتصار نشاطه على استخلاص محفظة قروضه.
3. تعريض صغار المودعين وجزء من باقي الإيداعات من حاصل التصفية وتكفل الدولة بباقي الإيداعات.

4. إحالة الموظفين الذين تتوفر فيهم الشروط على التقاعد المبكر وإعادة توظيف باقي الموظفين وفق برنامج يوضع للعرض.

5. تحويل الموارد الافتراضية لدى البنوك العمومية إلى تداين لدى مقرض وحيد مع ضمان الدولة على أن تتكفل هذه الأخيرة بالفارق بين كلفة تعبئة هذا الخط من قبل المقرض ونسبة التوظيف لدى البنك الفرنسي التونسي، وذلك على نحو يغطي على الأقل الأعباء المرتبة وجزء من الأعباء التشغيلية.

وأثر ذلك، افتتح السيد رئيس الحكومة، باب النقاش، فكانت التداخلات بالخصوص على النحو التالي:

أشار السيد سليم شاكور، وزير المالية، إلى أن الشركة التونسية للبنك خضعت مؤخرا إلى عملية إعادة هيكلة في إطار برنامج رسملة البنوك العمومية الذي حظي بموافقة مجلس نواب الشعب وتم خلاله رصد مبلغ 759 مليون دينار لفائدة الشركة، وسيتم تعيين منسقط الأعمال طبقا لتوصيات كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

وبذلك، فإنه لا يمكن للشركة التونسية للبنك استيعاب البنك الفرنسي التونسي وتكبد خسائره وتسييراته.

وسأنت مقترح البنك المركزي التونسي والقاضي بتعيين منصرف وتسيير والشروع في عملية تصفية تدريجية غير معلنة للبنك مع إعادة هيكلة خصومه وأصوله وفقا للمقترحات الواردة بالمذكرة.

وأكد السيد ياسين إبراهيم، وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار للكلفة المالية للتصفية وانعكاسات هذه العملية على السيادة المالية وأثر ذلك على ملف النزاع مع شركة "ABC1".

كما أكد من جهة أخرى، على ضرورة اعتماد المرحلة في عملية التصفية وذلك بضبط رئاسة محددة ومفصلة تتلخص بمعالجة إعادة هيكلة للبنك.

وأوضح بخصوص فرضية استيعاب البنك الفرنسي التونسي من قبل الشركة التونسية للبنك، أن هذه العملية غير ممكنة في الوقت الراهن باعتبار أن هذه الأخيرة في مرحلة إعادة هيكلة، ومن شأن العملية أن تضر بمصالحها الخاصة.

وأشار إلى أن وضعية القطاع البنكي في تونس تعتبر من أكبر الملفات متابعة من قبل الهيئات والمؤسسات الدولية.

وأكد السيد حاتم العشي، وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية، على أن عملية تصفية البنك التونسي التونسي ستكون لها انعكاسات سلبية على مسار النزاع القائم بين الدولة وشركة "ABC"، والتي تطالب بتعويضات تناهز 900 مليون أورو علما أن هذا الملف محل متابعة دقيقة من قبل المركز الدولي لفض نزاعات الاستثمار ومتنقدا. جلسة هامة في شهر سبتمبر 2016 لتستبدل مسؤولية الدولة من عندها.

رسائل مقترح تعيين متصرف والتي على أن يكون ذلك من قبل عساهسي البنك لإبعاد المسؤولية عن الدولة في قرار تصفية البنك.

وأكد السيد رضا بن مصباح، المستشار لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون الاقتصادية، على ضرورة دراسة انعكاسات الحلول المقترحة على قضية النزاع القائم بين البنك وشركة "ABC"، من جهة، والآثار المالية والاجتماعية المترتبة عنها، من جهة أخرى، مقترحا في هذا الإطار الانطلاق بعملية تطهير للوضع المالي والاجتماعية قبل إقرار عملية التصفية.

وأكد من جهة أخرى، على ضرورة تفادي الإرباك الذي يمكن أن يطرأ على الساحة البنكية جراء هذه العملية.

كما اقترح مزيد التعمق في الحلول البديلة في إطار التصفية لتخفيف وقبها المالي على الدولة التونسية في إطار عملية مشتركة لتحمل التكلفة، من خلال إمكانية استيعاب الشركة التونسية للبنك للأصول التجارية واسترجاع القروض الممنوحة للبنك.

ولاحظ السيد محمد الزين شلايفة، كاتب الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية، أن الحلول المقترحة سواء منها التصفية أو الاستيعاب من قبل بنك آخر ستكون لها كلفة باهظة سياسية واجتماعية على حد سواء، مقترحا اعتماد التدرج في برنامج التطهير الاجتماعي.

كما اقترح تشريك بنوك أخرى في عملية استيعاب البنك لتقاسم الكلفة وعدم الاقتصار في ذلك على الشركة التونسية للبنك التي لا تتحمل وضعيتها الحالية عبء هذه العملية.

وأكد السيد محمد بن شريعة، رئيس ديوان وزير الشؤون الاجتماعية، أن قرار عملية تصفية البنك وتصريح أعوانه والذين يناهز عددهم 214 عونا سينجز عنه تحركات اجتماعية وهي تخضع لإجراءات قانونية وفق أحكام مجلة الشغل.

وأوضح في هذا المجال أن عملية التطهير الاجتماعي تستوجب عادة تقديم برنامج واضح يتم التفاوض بشأنه مع الطرف النقابي، من حيث الصيغ والشروط والمنح، وذلك وفقا للفصل 21 من مجلة الشغل الذي ينص على إمكانية التصريح لصعوبات اقتصادية في إطار لجنة مراقبة الظروف.

وأضاف أن الإحالة على التقاعد المبكر ممكنة قانوناً، وتخضع لنفس صيغ التفاوض مع الطرف الاجتماعي للوصول إلى حل توافقي بخصوص الشروط والمنح.

وأفاد السيد الشانلي العياري، محافظ البنك المركزي التونسي، بأن البنك الفرنسي التونسي يعيش حالة إفلاس غير مطلقة بالنظر إلى تدهور وضعيته المالية بالإسقاط إلى عدم احترامه أي معيار من معايير التصرف الحذر والقواعد المصرفية المعمول بها، وهو ما يجعله تحت طائلة أحكام الفصلين 1.5 و16 من القانون عدد 65 لسنة 2001 والمتعلق بمؤسسات القرض والذمان بقضبان بسحب الترخيص والشروع ألياً في عملية التصفية.

وبين أنه تم تدارس انعكاسات عملية التصفية من كل النواحي المالية والاجتماعية بالإضافة إلى التأثيرات على مسار النزاع القضائي القائم مع شركة "ABC"، مؤكداً أن هذا القرار سيمثل إشارة هامة لكامل القطاع المصرفي ولشركاء الاقتصاديين من حيث متابعة أوضاع البنوك وتطبيق المعايير الوطنية تجاهها.

وأكد على ضرورة إيجاد حل مقبول من النواحي السياسية والمصرفية والاجتماعية، من خلال تعيين مصرف، وقتي من قبل البنك المركزي لتكون العملية ذات جدوى تقنية وإعطائه تفويض وقتي بالتنسيق مع وزارة المالية يتم فيه تحديد أساليب التصرف في البنك من خلال إيقاف كل عملية قبول الودائع أو إسناد القروض ويتم في ضوئه تقديم برنامج مرحلي لتصفية البنك والقيام بعملية تطهير اجتماعي وفق الصيغ القانونية.

وأفاد السيد محمد الرقيق، نائب محافظ البنك المركزي التونسي، بأن البنك الفرنسي التونسي وضع تحت تصرف وقتي منذ سنة 1986 إلى حدود سنة 1999 تاريخ إعادة تفعيل هيكله المصرفي لكن وضعيته المالية لم تتحسن بل تفاقمت الوضعية مما يستوجب التدخل لئلا يزيد تراكم الأزمات والحفاظ على مصالح كل الأطراف.

وأكد على أن القانون المصرفي الجديد من خلال صندوق ضمان الودائع سيتمكن من إيجاد حلول لعملية تصفية البنك بصفة مرحلية.

وأكدت السيدة نادية قعدة، مديرة عامة بالبنك المركزي التونسي، على أن حجم الخسائر اليومية التي يتكبدها البنك الفرنسي التونسي تحتم تدخل الدولة الناجل لمنعه من تعبئة الإيداعات وإسناد القروض وحصر نشاطه في استخلاص محفظة قروضه ثم الشروع في تصفيته تدريجياً.



وبعد مزيد التداول والنقاش، قرر المجلس ما يلي:

### I. بخصوص البنك الفرنسي التونسي:

1. الموافقة على تعيين متصرف وقتي لبنك الفرنسي التونسي من قبل البنك المركزي التونسي يتولى تقديم برنامج واضح ومتكامل للتصفية التدريجية للبنك وعملية التصهير الاجتماعي بالتنسيق مع وزارة المالية، مع دعوته إلى التوقف عن تعبئة الإيداعات وإسناد الفروض واقتصر نشاط البنك في هذه المرحلة على استخلاص محفظة قروضه.

وبذلك أنهى المجلس أعماله ورفعت الجلسة.